

العراق

العبادي يسخن حربته «الداخلية» ضد «الفساد والفاستدين» عملية الصفاء مستمرة: تطهير 8200 كيلومتر مربع

«عمليات تطهير أعالي الفرات والجزيرة» مستمرة. إذ ما من معوقات تعرق تقدم القوات. فالهدف المرجو بالقضاء على «داعش» بات مسألة أيام وفق مصادر «الأخبار». التي تؤكد فرار مسلحي التنظيم باتجاه عمق الصحراء. وتمكن القوات من تطهير مساحة على مدى اليومين الماضيين. تعادل مساحة لبنان... تقريباً

تواصل القوات العراقية آخر عملياتها العسكرية ضد تنظيم «داعش»، غرب البلاد. وأعلن قائد «عمليات تطهير أعالي الفرات والجزيرة» عبد الأمير يارالله، أن «قطععات الجيش، والحشد الشعبي، والشرطة الاتحادية تمكنت

وضعت بغداد منظومة لمكافحة الفساد تعمل وفق آلية تبدأ بشكك تصاعدي»

أمس، من تطهير 45 قرية بمساحة 2400 كيلومتر مربع»، لتبلغ المساحة «المطهرة» على مدى اليومين الماضيين حوالي 8200 كيلومتر مربع من أصل 26 ألف كيلومتر مربع (31 في المئة من المساحة التي تستهدفها العملية العسكرية).

وأدى تقدم القوات باتجاه جيوب المسلحين إلى فرارهم باتجاه عمق الصحراء الغربية، إذ أفاد جهاز «استخبارات الحشد»، بأن «عناصر داعش هربوا من منازلهم إلى عمق صحراء الموصل، وصلاح الدين، والأنبار بعد التقدم السريع الذي أحرزته قطععات الحشد المسنودة

بطيران الجيش العراقي». بدوره، أكد أمر «اللواء الحادي عشر» في «الحشد» علي الحمداني، إتمام «الصفحتين الأولى والثانية من عمليات (محمد رسول الله خاتم النبيين) لتحرير الجزيرة الكبرى»، مؤكداً استمرار التقدم حتى تحرير «المثلث الصحراوي الرابط بين نينوى، وصلاح الدين، والأنبار».

وفي سياق مواز، عثرت السلطات المحلية في بلدة سنجان على مقبرة جماعية تضم فرات عشرات الإيزيديين، بينهم نساء وأطفال، ممن قتلوا على يد المسلحين. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن أحد المسؤولين المحليين في البلدة، شكور ملح الياس، قوله إن «المقبرة الجماعية تضم 73 جثة تعود لرجال ونساء وأطفال»، في حين تشير تقديرات «الأمم المتحدة» إلى أن حوالي «ثلاثة آلاف إيزيدي لا يزالون مجهولين المصير».

وفيما تترقب بغداد انتهاء العملية العسكرية لإعلان «النصر النهائي» على «داعش»، فإن حكومة حيدر العبادي، ستطلق حرباً «داخليّة»، ضد «الفساد والفاستدين». هذه الحرب، قد توازي في صعوبتها «الحرب على داعش»، وفق مصادر حكومية، التي ترى في حديثها إلى «الأخبار» أن «الانتصار في المعركة المقبلة سيحدث زلزالاً سياسياً كبيراً في البلاد، وسيثبت العبادي زعيماً قوياً قادراً على حل المعضلات».

وفي السياق، أكد المتحدث باسم الحكومة العراقية سعد الحديثي، أمس، وضع «منظومة متكاملة لمكافحة الفساد» على أن يتم العمل وفق آلية تبدأ بشكل تدريجي وتصاعدي، مشدداً على أن «الحكومة الاتحادية عازمة على أن تكون معركتها المقبلة ضد الفساد».

وقال الحديثي في تصريحات صحافية، إن «المجلس الأعلى لمكافحة

الفساد برئاسة العبادي، مهمته أن يكون مرجعية عليا للجهات التنفيذية، ك(ديوان الرقابة المالية، والهيئة التي تعمل في ملف مكافحة الفساد)، وتنسيق الجهود في ما بينها، ومن ثم يرفع الملفات إلى القضاء لإصدار الأحكام بعد مطابقة

نهاية «الصفحتين الأولى والثانية» من «عمليات تطهير أعالي الفرات والجزيرة» (أ ف ب)



قبل الجهات المعنية لجميع ملفات الفساد، وكل ما يتعلق بهدر المال العام والإثراء على حساب المال العام في الفترات السابقة»، معتبراً أن «الفترة المقبلة ستشهد الكشف عن جميع تلك الملفات، والتوصل إلى نتائج ملموسة، وخاصة في ملفات الأموال التي وُظفت لأغراض تجارية، أو مصرفية، أو هُزبت إلى خارج العراق».

وعلى خط بغداد - أربيل، لا تزال الأزمة قائمة مع تمسك الأولى بشرط عودة الأخيرة عن نتائج استفتاء الانفصال. وبالرغم من «ارتفاع» منسوب النفاؤل على خط الأزمة، والحديث عن توجه وفد كردي إلى «عاصمة الرشيد»، مطلع الأسبوع المقبل، نفت حكومة «إقليم كردستان»، الأنباء التي تحدت عن توجه وفد منها إلى بغداد، لإجراء مفاوضات مع الحكومة الاتحادية «بغية التوصل إلى حل المشكلات العالقة بين الجانبين». وقال السكرتير الصحفي لنائب رئيس الحكومة قوباد طالباني، إن «تلك الأنباء بعيدة عن الصحة»، مشيراً إلى أن «الحكومة العراقية لم تحدد أي موعد لزيارة وفد الإقليم». وأضاف أن «أي خطوة تم اتخاذها من جانب بغداد في هذا الصدد، كانت كلاماً فقط، ولم تدخل حيز التطبيق». بدورها، دعت حكومة «الإقليم» الحكومة الاتحادية إلى «إنهاء إجراءات العقابية المتخذة ضد الإقليم في أعقاب حكم المحكمة الاتحادية الأخير»، والتي قضت بـ«عدم دستورية الاستفتاء». وقال المتحدث باسم الحكومة سفيان درزي، في بيان، إنه «بعد قرار المحكمة العليا، يتعين على بغداد إنهاء جميع الإجراءات ضد الإقليم وشعبه»، مطالباً بغداد بـ«ضرورة رفع الحظر المفروض على المطارات في الإقليم» (الأخبار)

تقرير

موسكو: قلقون من الاستفزاز الأميركي لبيونغ يانغ... وتعاون اليابان

التفانغ روسية جديدة صوب القضية الكورية عنوانها رفض تبديه موسكو لاسلوب التصعيد الأميركي الرامي إلى «استفزاز» بيونغ يانغ وجر الأخيرة إلى ردود فعل. بجانب قلق من السماح الياباني بالتحشيد العسكري لواشنطن

مع تزايد التصعيد المتبادل بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، بسبب إعادة إدراج الأخيرة بيونغ يانغ على لائحة «الدول الداعمة للإرهاب»، اتهم وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، واشنطن «باستفزاز» كوريا الشمالية لإعادة طرح «الخيار العسكري» كوسيلة لتسوية مشكلة ملفها النووي.

وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الياباني، تارو كونو، في موسكو أمس، «من المقلق جداً أنه خلال الشهرين الماضيين اللذين لم تجر فيهما كوريا الشمالية تجارب أو تطلق صواريخ، بدت واشنطن غير راضية وتطلع إلى فعل شيء ما لاستفزاز بيونغ يانغ أو إغضابها»، مضيفاً أن «الأميركيين ينتظرون على ما يبدو أن يفقدوا (الكوريون الشماليون) هدوءهم

مرة جديدة لبتمكنوا في النهاية من العودة إلى الحديث عن خيارات عسكرية».

كذلك، قال لافروف إن «بلادته تشعر بقلق من سماح اليابان لواشنطن باستخدام أراضيها قاعدة لتعززات عسكرية أميركية في شمال آسيا تحت زريعة مواجهة كوريا الشمالية». وأضاف أنه «ليس لنا مشاكل مباشرة مع اليابان ولا نرى مخاطر في ذلك، نرى مخاطر بسبب

انتشار منظومة دفاع صاروخي أميركية عالمية على أراضي دول مجاورة لروسيا، منها اليابان».

من جهته، أعاد تارو التأكيد على ضرورة الضغط على بيونغ يانغ لوقف برنامجها النووي، وقال: «هذا ليس تهديداً غير مسبوق لليابان وروسيا وحدهما، بل لكل الأسرة الدولية... هذا ليس مقبولاً إطلاقاً».

وعن موقف بلاده تجاه كوريا الشمالية وعلاقتها بالولايات

أعلنت الروس أنهم يلتزمون قرار مجلس الأمن بشأن العمال الكوريين

إغلاق مؤقت لجسر الصداقة، الممر الرئيسي للتبادلات التجارية بين بكين وبيونغ يانغ (أ ف ب)



المتحدة، قال الوزير الياباني إن «بلادته وحلفاءها لا تسعى إلى تغيير النظام في كوريا الشمالية»، مضيفاً أن «طوكيو ينبغي لها التصرف للدفاع عن نفسها بعدما أجرت بيونغ يانغ تجارب صواريخ مرت فوق اليابان».

على صعيد متصل، أعلن عضو مجلس الدوما كازيك تايسايف، أمس، أن وفداً من المجلس، بمشاركة ممثلين عن جميع الكتل البرلمانية سيوزور كوريا الشمالية خلال الأيام القليلة المقبلة. وسيعقد الوفد خلال وجوده هناك (27 تشرين الثاني) إلى الأول من كانون الأول) لقاءات مع رئيس مجلس الشعب الأعلى وقيادة حزب العمال الكوري.

في المقابل، أعلن وزير العمل الروسي مكسيم توبيلين، أنه ليس هناك أي خطط لزيادة عدد العمال الكوريين الشماليين العاملين في روسيا، مضيفاً أمس، أن «كل من كان يعمل حتى أيلول الماضي سيحصل على حق مواصلة العمل». ونبّه إلى أن بلاده تلتزم قرار مجلس الأمن الدولي، ولذلك «لم ولن تستقبل العمال الكوريين بعد 11 أيلول 2017 (تاريخ صدور قرار مجلس الأمن الدولي بحق بيونغ يانغ)».

وأدى تصريح توبيلين كتعليق على